ملتقى النبأ للحوار
Al-Naba Forum for Dialogue

ورقة سياسات
إدارة المخاطر الإقليمية: التحركات العسكرية الأمريكية تجاه إيران وخيارات السياسة العراقية

• علي الطالقاني

ملخص تنفيذي

مع تصاعد النبرة السياسية في الولايات المتحدة باتجاه تشديد الضغوط على إيران، تدخل منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة من إعادة الانتشار العسكري الأمريكي ضمن مقاربة تُعرف بـ"الردع القسري".

ورغم ما قد توفره هذه الاستراتيجية من قدرة مؤقتة على كبح "السلوك الإيراني"، إلا أنها تحمل في طياتها مخاطر عالية لاحتمالات التصعيد، وما يرافق ذلك من تداعيات إقليمية واقتصادية واسعة، خصوصاً على أمن الطاقة واستقرار الخليج والعراق.

العراق - كربلاء المقدسة - العباسية الشرقية
Iraq - Karbala - Al-Abbasiya Al-Sharqiya
annabaaforum@gmail.com
+9647709719016
mn.annabaa.org

وتشـير التقديرات إلى أن أي انـزلاق نحو مواجهة مباشرة، أو السـعي إلى فرض تغيير سـياسي مـن الخارج، قد يفـضي إلى نتائج عكسـية، عبر تعزيز مواقع التيارات "المتشددة" داخل إيران وتوسيع نطاق الصراع على مستوى المنطقة.

الخلفية والسياق الاستراتيجي

تعكس إعادة نشر الأصول العسـكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، بما في ذلك مجموعـات حاملات الطائرات والأصول الجويـة بعيدة المدى، عودة واضحة إلى أدوات الردع التقليدي في التعامل مع إيران. ويأتي هذا التحرك في سياق أوسع يتسم بما يلي:

- تآكل أطر ضبط التصعيد التي نشأت بعد الاتفاق النووي.
- تنامي القلق الأمريكي والإسرائيلي مـن القدرات الصاروخية الإيرانية وشبكة الحلفاء الإقليميين.
- تصاعد المخاوف المرتبطة بأمن الملاحة في مضيق هرمز والبحر الأحمر.

هذه التحركات تعبر عن نية فورية للحرب، كما انها تهدف إلى إعادة تشكيل

البيئة الاستراتيجية ورفع كلفة أي تصعيد إيراني محتمل. وتشير الأدبيات التحليلية الغربية إلى أن الانتشار العسكري الأمريكي الحالي يحقق عدة أهداف متداخلة:

- تعزيز الردع من خلال إرسال إشارات واضحة حول الجاهزية العسكرية والقدرة على الرد السريع.
- طمأنة الحلفاء ولا سيما إسرائيل ودول الخليج، في ظل مخاوف متزايدة من قوة إيران.
- حماية المصالح الحيوية عبر ضمان حرية الملاحة وأمن البنى التحتية للطاقة.
- إدارة التصعيد عبر خلق هامش ضغط دون الانجرار إلى مواجهة شاملة.

غير أن هذه المقاربة، تعتمد على افتراض هش يتمثل في قدرة جميع الأطراف على ضبط سلوكها ومنع سوء التقدير، بينما تجد الولايات المتحدة نفسها أمام معادلة إقليمية معقدة:

- إسرائيل تدفع باتجاه مقاربة أكثر حزماً تجاه إيران، انطلاقاً من اعتبارات أمنية مباشرة.

- دول خليجيـة رئيسـية تُبدي حـذراً واضحاً من أي مواجهة عسـكرية مفتوحة، لما لها من آثار كارثية على الاستقرار الاقتصادي والطاقة.
- العراق يقع في موقع بالغ الحساسية، كونه ساحة تماس محتملة لأي تصعيد غـير مباشر، ما يفرض مقاربة دقيقة تراعي اسـتقراره الهش، فأن أي تجاهل لهـذه التباينات قد يؤدي إلى تصدعات داخـل منظومة الشراكات الإقليمية نفسها.

سيناريوهات الاستجابة الإيرانية

إيران من جانبها تفضّل تجنب حرب شـاملة، لكنها في الوقت ذاته لن تبقى دون رد في حال تعرضها لضربة مباشرة. وتشمل السيناريوهات المحتملة:

- ردود عسكرية محسوبة ضد أهداف أمريكية أو حليفة في المنطقة.
- اسـتخدام أدوات غير متماثلة عبر حلفاء إقليميين لتوسيع دائرة الضغط دون تبني المواجهة مباشرة.
- التصعيد البحري المحدود لرفع كلفة المواجهة على الاقتصاد العالمي، فأن قوة إيران إضافة الى أنها تكمن في المواجهة التقليدية، فقدرتها أيضا على إدارة

صراع طويل الأمد منخفض الوتيرة.

أما على مستوى أمن الطاقة فأن أي تصعيد عسكري في الخليج سيؤدي إلى:

- ارتفاع حاد في أسعار النفط والغاز.
- اضطراب سلاسل الإمداد العالمية.
- زيادة المخاطر على البنى التحتية الحيوية للطاقة في الخليج والعراق.

ورغم أن بعض الاقتصادات قد تمتلك أدوات امتصاص الصدمة، إلا أن الاقتصادات الهشة ستكون الأكثر تضرراً، ما يضاعف الكلفة السياسية للصراع.

التأثيرات على الداخل الإيراني

تشير تحليلات غربية متقاطعة إلى أن الضغط العسكري الخارجي غالباً ما يؤدي إلى:

- تعزيز خطاب "التهديد الخارجي" داخل إيران.
- تقوية موقع المؤسسات الأمنية والعسكرية على حساب التيارات البراغماتية.

• تقليص فـرص التغيير التدريجي من الداخل، وبالتالي، فإن أي رهان على إضعاف النظام عبر الضغط العسكري قد يحقق نتيجة معاكسة تماماً.

الخلاصة

أن استراتيجية "الردع القسري"، رغم أهميتها في منع الانزلاق السريع نحو التصعيد، لا يمكن أن تكون بديلاً عن مقاربة سياسـية ودبلوماسية أوسع، فان المخاطر المترتبة على المواجهة المباشرة مع إيران تتجاوز بكثير أي مكاسب تكتيكية محتملة، وتهدد استقرار الإقليم وأمن الطاقة العالمي.

توصيات لصانع القرار العراقي

في ظل التصعيد الأمريكي–الإيراني وسياسات "الردع القسري"

أولا. تحييد العراق عن منطق المحاور من خلال العمل على ترسـيخ سياسة خارجيـة عراقية قائمة عـلى التحييد الإيجابي، وتمنع اسـتخدام الأراضي أو الأجـواء العراقية كسـاحة مواجهة مبـاشرة أو غير مباشرة بـين الولايات المتحدة وإيران، بما يحفظ السيادة ويقلل مخاطر الانجرار القسري للصراع.

ثانيـا. ضبط السـاحة الأمنية الداخلية عبر تعزيز التنسـيق بين المؤسسـات

الأمنية والعسكرية الرسمية لضمان احتكار الدولة لقرار استخدام القوة، وتقليل احتمالات المبادرات الفردية أو غير المنضبطة التي قد تجر العراق إلى تصعيد إقليمي لا يخدم مصالحه الوطنية.

ثالثا. إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة على أساس المصالح وهذا يتم من خلال إعادة تأطير العلاقة الأمنية مع واشنطن ضمن إطار واضح ومحدد يركز على التدريب والدعم الاستخباري وبناء القدرات، مع تقليل الظهور العسكري الاستفزازي الذي قد يُفسر إقليمياً كاصطفاف هجومي.

رابعا. الحفاظ على قنوات التواصل مع إيران عبر الاستمرار في سياسة التواصل المؤسسي الهادئ مع طهران، بما يضمن إيصال الرسائل المتعلقة بأمن العراق واستقراره، ويمنع سوء الفهم، ويحد من تحويل الساحة العراقية إلى مساحة رد غير مباشر.

خامسا. حماية البنية التحتية الحيوية والعمل على رفع مستويات الحماية للمنشآت النفطية، وشبكات الطاقة، والموانئ، وخطوط النقل الاستراتيجية، تحسباً لأي ارتدادات إقليمية محتملة قد تستهدف الاقتصاد العراقي بشكل مباشر أو غير مباشر.

سادسا. الاستعداد لسيناريوهات التصعيد غير المتماثل وتطوير خطط طوارئ للتعامل مع احتمالات:

- تعطل سلاسل الإمداد الإقليمية
- هجمات غير مباشرة أو سيبرانية
- توترات داخلية ناتجة عن ضغوط خارجية وذلك عبر مقاربات وقائية لا ردّية.

سابعا. توظيف الدور العراقي كوسيط إقليمي من خلال الاستفادة لجغرافية العراق وعلاقاته المتوازنة لتعزيز دوره كقناة تواصل أو وسيط في خفض التصعيد، وهو دور يحظى بتقدير دولي باعتباره أداة استقرار لا تهديد.

ثامنا. إدارة الخطاب السياسي والإعلامي من خلال توحيد الخطاب الرسمي للدولة العراقية، وتجنب التصريحات التصعيدية أو المنحازة، لما لها من أثر مباشر على حسابات الفاعلين الإقليميين والدوليين تجاه العراق.

تاسعا. تحصين الجبهة الاقتصادية عبر إعداد خطط مالية لمواجهة:

- تقلبات أسعار النفط

- تراجع الاستثمارات
- اضطرابات التجارة الإقليمية بما في ذلك تعزيز الاحتياطيات وتوسيع الشراكات الاقتصادية غير النفطية.

عاشرا. الاستثمار في الاستقرار الطويل الأمد على اعتبار أن الاستقرار الداخلي هو خط الدفاع الأول، عبر دعم الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية، وتقليل الهشاشة الاجتماعية التي قد تستغلها أطراف خارجية في لحظات التصعيد.

* علي الطالقاني، كاتب عراقي، رئيس مجلس إدارة ملتقى النبأ للحوار